جمعية المنابر استضافت العلامة غانم قدوري الحمد للمرة الأولى في الكويت

الباطني: تخريج وإجازة 100 مشارك ومشاركة في علم رسم المصحف

أعلن أحمد الباطني رئيس مجلس إدارة جمعية المنابر القرآنية عن اختتام فعاليات دورة الشيخ العلامة أ.د. غانم قدوري الحمد في (علم رسم المصحف وضبطه) التي أقيمت لأول مرة في الكويت.

جاء ذلك في الحفل الختامي الذي أقيم في قاعة التميز بإدارة مساجد محافظة حولي لتكريم من اجتاز هذه الدورة المتخصصة التي استغرقت قرابة شهر في الفترة (من 2017/04/13 إلى 2017/05/10).

وأشار الباطني في كلمته للحفل الختامي إلى أن جمعية المنابر القرآنية درجت على طرح المشاريع النوعية وغير التقليدية لخدمة القرآن الكريم وذلك انطلاقا من حرصها ورؤيتها التي تقوم على تحقيق الريادة والتميز.

وأوضح أن استضافة الشيخ العلامة غانم الحمد تأتي تفعيلا لمشروع (عالمية القراءات) وأنها أسهمت في تخريج وإجازة 100 مشارك ومشاركة من الحفاظ وطلبة العلم والقراء في مجال علم رسم المصحف وضبطه موضحا أن المتقدمين للدورة تم متابعة أدائهم بشكل دقيق؛ وذلك تحقيقا للتأصيل العلمي وتفعيلا لضوابط الجودة والتميز.

تكريم المشاركين

وأضاف الباطني: لقد نجحت «المنابر القرآنية» بفضل من الله أولا ثم بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ممثلة بإدارة مساجد محافظة حولي وإدارة شؤون القرآن الكريم وجامعة الكويت ممثلة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية وبدعم المحسنين والمحسنات وتضافر جهود اللجنة المنظمة في تتويج أنشطة وفعاليات مشروع (عالمية القراءات) بعقد دورة (علم رسم المصحف وضبطه) ومجلسي السماع والإجازة والتعليق على كتابي «الميسر في علم رسم المصحف وضبطه» و«الشرح الوجيز على المقدمة الجزرية» والتي أقيمت لمصنفها العلامة أ. د. غانم الحمد والتي حضرها جمع غفير من طلبة العلم وحفظة كتاب الله مبينا أن «المنابر القرآنية» تهدف من خلال هذا المشروع إلى تكوين الحفاظ والقراء بالطريقة التي سار عليها كبار العلماء الأقدمين؛ بربطهم بالقرآن الكريم وعلومه المختلفة دراية ورواية.

وقال الباطني: لا يسعنا إلا أن نشكر للعلامة الحمد صبره وسعة صدره طيلة فترة الدورة العلمية ومجالس السماع وحرصه على تقديم المادة العلمية بشكل ميسر والحالات التاريخية وعرض تقديمي متميز.

وأضاف: أنه انطلاقا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ» فإننا نشكر الله جل وعلا أن وفقنا وأعاننا ونسأله سبحانه الإخلاص والقبول ثم نخص بالشكر والتقدير كلا من: د. خالد الحيص مدير إدارة مساجد محافظة حولي وأ. ناصر الكندري مراقب إدارة شؤون القرآن الكريم ود. وليد العلي العميد المساعد لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية وجميع من أسهم في إنجاح هذه الدورة من أعضاء ومشرفين وإداريين كما نشكر جميع المشاركين والمشاركات من طلبة وطالبات العلم والمشايخ والباحثين. كما نشكر بكل التقدير المحسنين والمحسنات الذين يدعمون أنشطة الجمعية بأموالهم وتبرعاتهم.

«الصحافيين» شكلت اللجان العاملة في الجمعية

قرر مجلس إدارة جمعية الصحافيين تشكيل اللجان العاملة بالجمعية والذي جاء على النحو التالي:

1. الزميل عدنان خليفة الراشد - امين السر - رئيسا للجنة شئون المهنة والعضوية.

2. الزميلة رابعة حسين مكي الجمعة - عضو مجلس الإدارة - رئيسا للجنة العلاقات الخارجية.

3. الزميل دهيران مرمح أبا الخيل - عضو مجلس الإدارة - رئيسا للجنة الحريات الصحافية.

4. الزميل عبد الرحمن العليان - عضو مجلس الإدارة - رئيسا للجنة العلاقات الداخلية.

5. الزميل عويد عايد الصليلي العنزي - عضو مجلس الإدارة - رئيسا للجنة الاعلام الجديد.

6. الزميلة هبة سالم الطويل - عضو الجمعية العمومية - رئيسا للجنة التدريب.

7 - الزميل جاسم محمد التنيب - عضو الجمعية العمومية - رئيسا للجنة العلاقات

لزيادة التفاعل وتوسيع رقعة المشاركة في ترسيخ وتعزيز مفهوم الوسطية

فريق الأمن المجتمعي زار ديوانية فيصل العمر

ضمن جهود اللجنة العليا لتعزيز الوسطية بالتعاون مع وزارة الداخلية لترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية وتفعيل التعاون بين جميع مكونات المجتمع بما يحقق الصالح العام.

قام فريق الأمن المجتمعي المكون من عددا من ضباط وزارة الداخلية والمنبثق من اللجنة العليا لتقرير الوسطية بزيارة إلى ديوانية فيصل حسين العمر بمنطقة السرة وذلك ضمن خطة عمل اللجنة لتحقيق الأهداف المنشودة.

وقد شهدت الزيارة لقاء مفتوحا مع رواد الديوانية حول العديد من الأمور المتعلقة بين المجتمع والوضع الأمني والسلوكيات السلبية.

وتطرق الحوار إلى ضرورة المشاركة الفعالة بين جميع أطياف المجتمع لما تمثله من أهمية بالغة في نهوض الوطن ورقيه ورعاية الأبناء كما أكد الفريق أهمية دور أولياء الأمور في غرس الثقافات الصحيحة لأبنائهم.

ويقوم فريق الأمن المجتمعي خلال الفترة المقبلة بزيارات لعدد من الديوانيات لزيادة التفاعل وتوسيع رقعة المشاركة في ترسيخ وتعزيز مفهوم الوسطية.

تتمات

نواب: «القفز إلى المجهول»

بموافقك ووطنيتك مطلقا - ولكني اختلف معكم بأنكم تحسنون الظن بالحكومة وتعطونها فرصة وهي لا تستحق، وسبق أن جربناها مرارا.

من جهة أخرى أكد النائب رياض العدساني أن الاستجوابات حق دستوري للنائب لتحقيق الرقابة البرلمانية الفعلية على أداء الحكومة.

وقال العدساني إن الأساس في تقديم الاستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، هو أنه المسؤول عن رسم السياسة العامة والتنسيق بين الوزارات.

وأوضح أنه بناء على التقارير الرقابية، رأينا أن هناك تراجعا كبيرا في أداء الوزارات، وعدم الربط بينها، وارتفاع مؤشر الفساد بناء على التقارير الدولية.

وردا على من يدعي أن الاستجوابات تعطل التنمية، أكد العدساني أن تقديم الاستجواب جاء لعدم وجود تنمية في الكويت من الأساس، لافتا إلى أن هناك هدرا في الأموال العامة وانتشارا للفساد وتراجعا كبيرا لترتيب الكويت في كل المؤشرات، مشيرا إلى أن تقارير ديوان المحاسبة تثبت الهدر في الأموال العامة كما أن الأمور التي تخص الجوانب الإدارية والمالية والمشروعات في الدولة كلها متعطلة، مضيفا أنه تم رصد أكثر من 15 ألف مخالفة في الجهات الحكومية.

وبين أن الحكومة اتجهت اتجاهات غير منطقية بالمساس بجيب المواطن، من خلال خفض الدعم وزيادة الأسعار ورفع الديزل والبنزين والكهرباء، مؤكدا أن كل ذلك له أثر سلبي على ميزانيات الأسر خاصة ذوي الدخول البسيطة.

وأوضح العدساني أنه في فترة الوفرة المالية وارتفاع الإيرادات النفطية، لم تتخذ الحكومة أي إجراءات للإصلاح الاقتصادي، لكن عندما تراجع النفط اتجهت إلى جيب المواطن ونحن لن نقبل بالمساس بجيب المواطن.

وأكد أن هناك قضايا رئيسية أكدت عليها محاور الاستجواب، خاصة بالتركيبة السكانية والصحة والتعليم والإسكان والهدر في الأموال العامة والاقتراض من الخارج والاستثمارات الداخلية والخارجية.

وبين أن هيئة الاستثمار لديها أكثر من 600 مليار دولار، وهو رقم كبير يستحق أن تعرف كيفية استثماره إضافة لعدم إجابة الوزراء عن الأسئلة البرلمانية.

واستغرب العدساني طلب رئيس الوزراء تحويل الجلسة إلى سرية، مؤكدا أن الأصل هو أن يتم الاستجواب في جلسة علنية، خاصة وأن رئيس الوزراء اعتلى المنصة في جلسة علنية عدة مرات.

وقال: نحن نحترم شخص رئيس الوزراء الكريم، لكن المحاسبة كانت على الأداء الحكومي ولم يكن هناك شيء يدعو إلى السرية، مستغربا تصويت النواب على السرية رغم عدم وجود ما يدعو لذلك.

وأشار إلى أن القضايا التي تناولها الاستجواب عامة من الأمور التي كان يجب أن يعرف الناس ردود الحكومة عليها، لكن السرية جاءت بهدف التغطية على رئيس الوزراء وحجب المعلومة عن الشعب الكويتي.

وحول ماذا كان الاستجواب قد حقق أهدافه، قال العدساني إنه بالنسبة له كأحد مقدمي الاستجواب فإنه حقق هدفه جزئيا، وهو أن يعرف رئيس الوزراء أن هناك نوابا يراقبون ويحاسبون.

وأكد العدساني أن رئيس الوزراء كان يستحق كتاب عدم التعاون لأنه أخذ فرصة كافية لمدة 5 سنوات لكن عندما قدمنا كتاب عدم التعاون وصل الموقعون عليه 6 فقط وبالتالي سقط الطلب.

أضاف أنه مستمر في نفس الأداء وأن أي إخفاق في الوزارات قسوف يقدم استجوابا سواء لرئيس الوزراء أو أي وزير، وأيضا في حال استمرار المخالفات التي وردت في الاستجواب.

وحول ما أنجزه المجلس في دور الانعقاد الحالي، قال العدساني إن علينا السعي والحرص على أن نبذل جهدنا، ومهما عملنا فنحن مقصرون في حق الشعب الكويتي وعلى الإنسان أن يكون متفائلا باستمرار.

وبخصوص رفع الإيقاف عن الرياضة، قال العدساني إن الكوتجرس في الفيفا رفض رفع الإيقاف الرياضي عن الكويت، وأنا أعلم أن هناك شكوى على الكويت وهي السبب في إيقاف النشاط الرياضي.

وردا على من يقول إن هناك تدخلا حكوميا، قال العدساني إن الرقابة ليست تدخلا فالحكومة تتولى الإنشاءات والتنظيم وأيضا النواحي المالية، لكن يؤخذ على الحكومة سوء حالة الملاعب والمنشآت الرياضية.

وأكد العدساني مجددا أن الإيقاف تم بناء على شكوى وقال إن هذا الأمر لا نقبل به بتاتا.

وحول عودة الجناسي المسحوبة، قال العدساني إن أي شخص قام بتزوير جنسيته يجب محاكمته هو ومن ساعده، أما من سحبت جنسيته لأسباب سياسية ظلما يجب أن ترجع جنسيته فورا ولن نقبل بالظلم.

من ناحيته أكد النائب خالد الشطي على ضرورة التفرغ في المرحلة القادمة لتشريع القوانين التي تخدم الكويت والمواطن، وذلك بعد أن تم الانتهاء من مرحلة الاستجوابات سواء لسمو رئيس الحكومة أو وزير الإسكان والخدمات مشددا على أهمية الالتفات لمصالح الوطن والمواطنين والأجيال القادمة.

وشدد الشطي في تصريح خاص لـ«الصباح» على ضرورة وجود رقابة لأداء الوزراء، من أجل إحياء القيم الدستورية في شأن العدالة والمساواة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في وزارات ومؤسسات الدولة، داعيا نواب الأمة جميعا إلى الانصراف لهموم الشعب وملاحقة الفساد، وأن تكون ذلك عنوان للمرحلة المقبلة التي يتطلع إليها كافة المواطنين.

أضاف أن القوانين التي سيتبنها في المرحلة القادمة يجب أن تكون عامة ومجردة بحيث تخدم جميع أبناء المجتمع الكويتي، دون تفرقة على أساس مذهب أو طائفة أو قبيلة، وأن تلامس هموم الشعب وكذلك مصالح الدولة العليا، مشيرا إلى أن التشريعات التي تخدم الكويت والنموذج المدني والديمقراطي للبلد وتفقد مساءلة مدنية الدولة ستكون من الأولويات القادمة.

وحول بعض التهديدات النيابية بتقديم المزيد من الاستجوابات في الأيام القادمة، قال الشطي أن الاستجواب للوزراء هو حق دستوري للنائب، إذا رأى أنه لا مناص من تقديم الاستجواب من أجل تحقيق المصلحة العامة، لافتا إلى أنه يحيي الاستجوابات التي تنطلق من المصلحة العامة ومصالح الشعب الكويتي، وفي المقابل يرفض وبشدة الاستجوابات العبثية والهزلية التي تحاول وضع «العصا في عربة مجلس الأمة والتشريع والرقابة».

وأكد على أن الاستجواب سلاح ذو حدين أحيانا تكون نتائجه إيجابية تخدم المجتمع، إلا أن هناك بعض الاستجوابات ما هي إلا أداة للانتقام السياسي، رافضا أن ينصرف المجلس إلى مثل هذا النوع من المساءلات السياسية.

«الخليجي»: متمسكون

الشرعية لبسط سلطة الدولة وسيادتها واستعادة الأمن والاستقرار في كافة مناطق اليمن».

أضاف أن «جميع التحركات لحل القضية الجنوبية يجب أن تتم من خلال الشرعية اليمنية والتوافق اليمني الذي مثلته مخرجات الحوار».

وكان مسؤولون قبليون وعسكريون وسياسيون شكلوا في عدن، ثاني كبرى مدن اليمن، مجلسا يسعى إلى انفصال جنوب اليمن في خطوة تهدد بمزيد من الفوضى في بلد تمزقه حرب أهلية منذ عامين.

فقد أعلن عيدروس الزبيدي، محافظ عدن السابق، في كلمة بثها التلفزيون المحلي وإلى جانبه العلم السابق لجمهورية اليمن الجنوبي، عن قرار يقضي بقيام مجلس انتقالي جنوبي برئاسته أطلق عليه اسم «هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي».

وقال الزبيدي إن الهيئة، التي تضم 26 عضوا، بينهم محافظو خمس محافظات جنوبية واثنين من الوزراء في الحكومة اليمنية، ستتولى إدارة و تمثيل المحافظات الجنوبية داخليا وخارجيا.

وجاء في المادة الثالثة من القرار «يستمر الجنوب في الشراكة مع التحالف العربي في مواجهة المد الإيراني بالمنطقة، والشراكة مع المجتمع الدولي في الحرب ضد الإرهاب كعنصر فعال في هذا التحالف».

وكان الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي قد أقال أواخر الشهر الماضي عيدروس الزبيدي من منصب محافظ عدن، غير أن تلك الإقالة أثارت ردود فعل غاضبة في الجنوب، وخرج متظاهرون في الرابع من أيار/مايو الجاري إلى شوارع عدن منددين بقرار هادي.

العالم يستيقظ

خبيث معروف، أدى إلى تعطيل الحواسيب وطالب بالحصول على فدية بعملة بيتكوين الافتراضية.

وأعلن عن وقوع هجمات في بريطانيا والولايات المتحدة والصين وروسيا وإسبانيا وإيطاليا وفيتنام وتايوان ودول أخرى.

ولم يتضح ما إذا كانت هذه الهجمات مرتبطة ببعضها البعض.

وقال أحد خبراء الأمن الإلكتروني في تعليق له على موقع تويتر، إنه اكتشف 36 ألف حالة اختراق ببرنامج «الفدية الخبيثة»، يدعى «وانا كراي» وبرامج أخرى مشتقة من نفس الاسم، مؤكدا أن «هذا عدد ضخم» من الهجمات.

وتعطلت نظم تكنولوجيا المعلومات في الهيئة الوطنية للرعاية الصحية في بريطانيا، بسبب ما يعتقد أنه هجوم إلكتروني ببرنامج «الفدية الخبيثة» أيضا ونشر موظفو الهيئة صورا لبرنامج «وانا كراي».

ووصفت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي الهجوم الإلكتروني بأنه «دولي».

وتصحت السلطات الأميركية والبريطانية الأفراد والشركات والمنظمات المتضررة، بعدم دفع أي أموال لقراصنة المعلوماتية، الذين يطالبون بمبالغ لقاء تشفير ملفات مستخدمين طالها الاختراق.

وكان عدد من الشركات الإسبانية من بين مؤسسات في أماكن أخرى من أوروبا تعرض للهجمات على ما يبدو.

وقالت شركة «تيلفونيكا» العملاقة للاتصالات في بيان لها، إنها علمت بوقوع «حادثة تتعلق بالأمن الإلكتروني»، لكن العملاء والخدمات لم تتأثر.

وذكرت تقارير أيضا أن شركة «ايبردرولا» للطاقة و«غاس ناتشورال» للغاز تأثرت أيضا بالهجوم.

وصدرت تعليمات للعاملين في هاتين الشركتين بإغلاق حواسيبهم، حسبما ذكرت التقارير.

وتبادل مستخدمون على الانترنت صورا لبرنامج «وانا كراي» الخبيث ويرافقها تعليق بالإسبانية.

وبدأت محافظ عملة بيتكوين الافتراضية المرتبطة ببرامج الفدية الخبيثة تمتلئ بالأموال بالفعل.

وقال خبير الأمن الإلكتروني كيفين بيمونت: «هذا هجوم إلكتروني كبير أثر على المنظمات في أنحاء أوروبا، وبمستوى لم أشهده مطلقا من قبل».

وقال العديد من الخبراء الذين يراقبون الوضع إن هذه الهجمات استغلت الثغرات التي أطلقتها مجموعة يطلق عليها «ذا شادو بروكرز»، والتي زعمت مؤخرا أنها نشرت أدوات للقرصنة سُرقت من وكالة الأمن القومي الأمريكي.

وقد أعلن المكتب الأوروبي لأجهزة الشرطة الأوروبية «يوروبول» أمس، أن الهجوم الإلكتروني الدولي، الذي يؤثر على عدد من الدول والمنظمات هو «بمستوى غير مسبوق».

وقال يوروبول في بيان إن «الهجوم الأخير هو بمستوى غير مسبوق، وسيتطلب تحقيقا دوليا معقدا لمعرفة المذنبين».

وأوضح أن المركز الأوروبي لمكافحة جرائم المعلوماتية «يتعاون مع وحدات الإجرام الإلكتروني في الدول المتضررة والشركاء الصناعيين الكبار، لتخفيف التهديد ومساعدة الضحايا».

إلى ذلك، ركز وزراء مالية مجموعة السبع اهتمامهم على مسألة الأمن الإلكتروني السبت في باري (جنوب شرقي إيطاليا) وهو موضوع كان مدرجا على جدول أعمال الاجتماع عندما ضربت موجة من الهجمات المعلوماتية عشرات الدول.

وعلق وزير المالية الإيطالي بيير كارلو بادوان، السبت، «نحن متفقون حول مواضيع عدة ... من بينها مكافحة الجرائم الإلكترونية التي هي للأسف حديث الساعة».

ومن المقرر أن يعلن وزراء الدول السبع الأكثر ثراء في العالم تعزيز التعاون من أجل مكافحة القرصنة المعلوماتية، إذ إن الولايات المتحدة وبريطانيا مكلفتان بتشكيل خلية من أجل إعداد استراتيجية دولية للوقاية، وكانت المخاطر التي تشكلها الهجمات المعلوماتية على اقتصادات والأنظمة المالية للدول السبع على جدول الاجتماع، عندما استهدفت موجة من الهجمات الإلكترونية الإدارات والمؤسسات في مئة بلد تقريبا.

94513 طالبا

جميعها للمرة الأولى تنتهي في 25 من مايو الجاري، ما عدا اختبارات القسم العلمي من الصف الثاني عشر التي تنتهي في 24 من الشهر ذاته، على أن يتم الانتهاء من جميع الاختبارات قبل شهر رمضان المبارك، وذلك وفق خطة مسبقة وضعت من قبل وزارة التربية.

وأوضح د.الفارس أن وزارة التربية اتخذت جميع الإجراءات للعاملين في لجان الاختبارات، داعيا إلى التعامل بسلاسة مع الطلبة وعدم إربكاهم أثناء تأديتهم لاختباراتهم، و ضرورة التعامل مع كل حالة وعدم تشتيت انتباه بقية الطلبة داخل قاعة الاختبار.

وأكد د.الفارس أن الوزارة ستعمل على تطبيق اللوائح والنظم فيما يخص حاولات الغش، لافتا إلى أن الطالب الذي يضبط بحالة غش أو محاولته سيتخذ بحقه الإجراء القانوني بحسب اللوائح والنظم المعمول بها ولن يتم التهاون مع أي حالة.

وأشار د. الفارس إلى أن وزارة التربية اتخذت كافة الاستعدادات لاستقبال طلبة الثانوية العامة لأداء اختباراتهم النهائية و عملت خلال الفترة الماضية على توفير كافة المتطلبات للجان الاختبارات وتوفير أجواء مريحة للطلبة لأداء اختباراتهم وتحقيق أفضل النتائج معربا عن تمنياته لهم بالتوفيق والنجاح.

و يبلغ إجمالي عدد طلاب صفوف المرحلة الثانوية في مدارس التعليم العام الذين سيؤدون الاختبارات 94513 طالبا و طالبة، فيما يصل عددهم في الصف العاشر والصف الحادي عشر في مدارس التعليم الخاص إلى نحو 16568 طالب و طالبة، و يبلغ عدد طلاب صفوف المرحلة الثانوية في مدارس التربية الخاصة 255 طالبا وطالبة.

و من جانبه أكد وكيل وزارة التربية د.هيثم الأثري، أن وزارة التربية بكل قطاعاتها لم تأل جهدا في توفير كافة الاستعدادات والتجهيزات من أجل توفير الأجواء المناسبة لأبنائنا الطلاب استعدادا لانطلاق اختبارات الفترة الثانية للمرحلة الثانوية، مشيرا إلى ضرورة الاجتهاد في المثابرة لتقديم أفضل النتائج.

و ذكر د.الأثري أن الاستعدادات للاختبارات تمت وفق الخطة الموضوعة التي تصب في مصلحة الطلبة، داعيا الإدارات المدرسية و المراقبين و المشرفين إلى توفير الجو المناسب ومراعاة الفروق الفردية للطلبة و بذل أقصى الجهود لاستقبال أبنائنا و بناتنا المتقدمين للامتحانات في جو يؤمن لهم الراحة والاطمئنان، منوها أنه تم الإيعاز للإدارات المدرسية بتطبيق جميع اللوائح والنظم وتحري الدقة في محاضر الغش عند ضبط أي حالة، بحيث يكون المحضر مستوفيا الشروط دون الإخلال باللوائح.

وأشار إلى أن وزارة التربية تتبع إجراءات مشددة لضمان عدم تسرب الاختبارات سواء في المطبعة السرية أو من خلال عملية توزيع الأظرف على المدارس.

تحذير نيابي

التنفيذية باختلاف كلي على ما تم الاتفاق عليه.

وأوضح أن الضوابط التي وضعها وزير التجارة السابق فيما يخص قرض الـ ٣٠ ألفا الإسكاني، والذي تم الاتفاق بشأنه بين الحكومة والمجلس بأن يعطى كمنحة ويصرف نقدا، لم تنفذ بالشكل الصحيح.

أضاف أنه تم تحديد بعض الشركات والتزم المواطنون باللجوء لتلك الشركات كي تصرف لهم مواد البناء، معتبرا أن هذا الأمر يخالف ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة والمجلس.

ودعا الرويعي الحكومة إلى تغيير اللائحة التنفيذية للقانون الخاص بدعم سلع البناء، والالتزام بما يتم الاتفاق عليه مع السلطة التشريعية في قاعة عبدالله السالم، خاصة ونحن أمام حزمة من القوانين التي يفترض أن تصاغ صياغة تامة من قبل المجلس.

من جهته اعتبر النائب علي الدقباسي أن صدور لوائح تنفيذية للقوانين بخلاف ما يتم الاتفاق عليه في البرلمان، اختراق واضح للنصوص القانونية يوجب المساءلة السياسية عنها.

وطالب الحكومة بعدم الالتفاف على القوانين وتطبيق أحكامها وتوفير المعلومات الكافية فيما يخص هذا الجانب وإخطار مجلس الأمة بالقرارات الإدارية التي تتخذ، معربا عن أمله في أن تحقق الضوابط واللوائح الغرض المرجو منها.

وأكد النائب عادل الدمخي أن الحكومة منذ المجلس المبطل الأول لم تلتزم بإصدار اللائحة التنفيذية لبعض القوانين وفق مدة زمنية محددة، وأن اللوائح التنفيذية في بعض الأحيان تفرغ القانون من محتواه.

ولفت الدمخي إلى قانون زيادة كادر المعلمين الذي حاولت الحكومة عدم صرفه بالصيف، ووضعها لنصوص باللائحة التنفيذية لسلب المعلم حقه بالمخالفة لأحكام القانون.

ورأى أن المشكلة تكمن في كثرة القوانين المقرة وعدم صدور اللوائح التنفيذية لها، مطالبا بضرورة تفعيل تلك القوانين، داعيا زملاءه النواب للعب دور رقابي مهم في متابعة القوانين وذلك بدفع الحكومة للإسراع في إصدار اللوائح التي تتفق مع نصوص القانون وتنفيذها، معتبرا أن هناك غفلة في متابعة ذلك.

وأشار الدمخي إلى أن هناك اجتهادات خاطئة في فهم القانون لذلك تأتي اللوائح التنفيذية مخالفة لأحكامه، مشددا على ضرورة أن تتسم صياغة القوانين بالوضوح التام.

وشددت النائبة صفاء الهاشم على ضرورة الرقابة الفعلية على جميع التشريعات والقوانين التي تصدر من مجلس الأمة.

وأوضحت الهاشم أن هناك تلاعبا شديدا في إصدار اللوائح التنفيذية، ومنها قوانين العمالة المنزلية والشركات والمناقصات والوكالات والصندوق المليارى للمشاريع الصغيرة والقرض الإسكاني بزيادة الـ٣٠ ألفا والتي خالفت لوائحها التنفيذية ما ورد في القانون.

وتساءلت: لماذا هذا التلاعب وتنفيع مجموعة أفراد على حساب أهل الكويت؟ مؤكدة على أهمية أن يكون هناك تشديد بالرقابة والمحاسبة واستخدام كامل الأدوات الدستورية.

واعتبرت الهاشم أن الحكومة تنتهج هذا النهج الخاطئ لأن هناك «بلوكات سياسية» تتحكم فيها، خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرار والتنفيع.

«الخارجية» البرلمانية

تحت رعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، هو الاستماع إلى آراء المجتمع المدني والسفراء السابقين والأكاديميين والإعلاميين والمهتمين بالشأن الخارجي، حول قضية الخطر الذي يحيط بالكويت، خاصة وأننا نعيش في منطقة ملتهبة.

وأوضح الدقباسي أن الحلقة التي ستعقد بعنوان «أهم التحديات التي تواجه دولة الكويت والمنطقة حاليا»، جاءت نتيجة لاقتراح مقدم من قبله بصفته رئيسا للجنة، وحصوله على موافقة من مجلس الأمة في فبراير الماضي.

أضاف إن اللجنة وجهت دعوة إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وجميع أعضاء المجلس وقيادات وزارة الخارجية، وعدد من الأكاديميين والسفراء السابقين لحضور هذه الحلقة والحديث عن هذا الموضوع.

وأعرب عن أمله في أن تشهد الحلقة النقاشية عملا برلمانيا راقيا واستطلاعيا، يتم من خلاله استشراف الخطر الذي يواجه بلدنا بالمستقبل، مبينا أنها ستسهم في توفير كمية من الآراء ووجهات النظر المختلفة التي تخدم دولة الكويت.

وقال إنه سيكون من ضمن المتحدثين في الحلقة النقاشية، كل من السفير محمد سالم البلهان والسفير سليمان ماجد الشاهين والسفير عبد الحميد العوضي ود.عبد الله سهر ود.إبراهيم الهديان ود.حمد البلوشي وعبد المحسن جمال ود.سعد بن طفلة ود.حنان الهاجري.

«الداخلية»: وفاة

من قوة إدارة حماية الطائرات إلى القسم المختص باستلام الأسلحة النارية، وأثناء عملية فحص الأسلحة والتأكد من جهوزيتها، خرجت رصاصة من سلاح وكيل ضابط طلال عذاب العنزي، ما أدى إلى وفاته وإصابة زميله الرقيب أول أحمد عيسى الشطي، حيث تم اسعافه إلى المستشفى.

أضافت أن التحقيقات الأولية في الحادث «المؤسف» تشير إلى أن الرصاصة التي أدت إلى وفاة الوكيل ضابط العنزي، خرجت من سلاحه وأن التحقيقات لا تزال مستمرة للوقوف على كامل ملابساته.

وتقدمت الوزارة لأسرة وكيل أول ضابط طلال العنزي بخالص العزاء، مبتهلة إلى المولى عز وجل أن ينزله فردوسه الأعلى و، أن يلهم أسرته جميل الصبر والسلوان، وأن يمن على المصاب بالشفاء العاجل.

كوريا الشمالية

مع مسؤولين سابقين في الحكومة الأمريكية في النرويج.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قال في وقت سابق هذا الشهر، إنه «سيتشرف» بلقاء الرئيس الكوري كيم جونغ-أون.

وجاءت هذه التصريحات في أعقاب تصاعد التوترات بين البلدين بسبب برنامج كوريا الشمالية النووي والصاروخي البالستي.

وقالت تشوي سون- هوي، موظفة مسؤولة عن الشؤون الأمريكية في الخارجية الكورية الشمالية، للصحفيين في بكين إنه سينتظر في موضوع المحادثات الثنائية بين بيونغيانغ وواشنطن.

ويقول مراسل «بي بي سي» في كوريا الشمالية، ستيفن إيفانز، إنه قد يكون على كوريا الشمالية أن توافق، على الأقل، على مناقشة التخلي عن أسلحتها النووية أو الحد منها من أجل مشاركة الولايات المتحدة في هذه المحادثات.

وأدلت تشوي، التي سبق أن شاركت في مفاوضات البرنامج النووي لبلادها، بهذا التصريح خلال توقفها في بكين في طريق عودتها إلى بلادها بعد اجتماع أوسلو.

وكان ترامب قال سابقا إنه يريد حل أزمة كوريا الشمالية دبلوماسيا، ولكنه لم يستبعد احتمال قيام «صراع كبير، كبير» معها.

وقد حرصت كوريا الشمالية على إقامة عدد من الاستعراضات العسكرية فضلا عن تجارب إطلاق صواريخ لاستعراض قوتها في الأسابيع الأخيرة.

وقد ردت الولايات المتحدة بإرسال سفن حربية إلى المنطقة ونصب نظام متقدم من الصواريخ الدفاعية في كوريا الجنوبية.